دور الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية

Role of Credit Bureau in Banking Industry Development

د. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

Zahraa A. M. Tawfeeq Al-Nuaimi
University of Mosul

المستخلص

تتعرض الصناعة المصرفية للعديد من الأخطار على نحوٍ عام، وخطر الائتمان على نحوٍ خاص، والذي يمتاز بآثاره السلبية عليها، لذلك اتجهت أغلب الدول العربية نحو تطوير قدرتها على امتلاك أنظمة الاستعلام الائتماني لجمع المعلومات الايجابية والسلبية عن المقترضين، بما يمكنها من منح القروض المصرفية بكل أمان، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وأنظمة الدفع والتسوية وتحسين فرص الوصول للتمويل، ويهدف البحث نحو عرض وتحليل مدى عمق المعلومات الائتمانية وتحليل أثر الاستعلام الائتماني على الصناعة المصرفية باستخدام تحليل الانحدار، فضلاً عن تقديم أنموذج مقترح لأنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية وخفض مستويات الأخطار المصرفية ونسب القروض المتعثرة في الدول العربية، وقد خلص البحث إلى ارتفاع مؤشر عمق المعلومات الائتمانية في أغلب الدول العربية عينة البحث وانعكاسه إيجابياً على خفض نسب القروض المتعثرة، فضلاً عن الأثر الإيجابي لأنظمة الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية العربية.

Abstract

In general, the banking industry witnessed some of risks, especially the credit risks, and its negative effects, therefore, many of Arabic countries had directs to develop it capability for acquisition on credit bureau systems to collect the positive and negative information about loaners to be capable for anticipation the banking loans in the good level of security, beside the development of infrastructure of banking sector and payment system and the develop of financing opportunity. This research aims to proposed and analysis of the scope and depth of credit information and analysis of the effect of credit bureau on the industrial banking by regression analysis, and advancement the suggested model for Arabic credit bureau in the Arab counties and its role in the development of industrial banking to reduce the banking risks levels and the rate of pure loans. This research conclude that the raise of credit information depth indicator in common Arabic countries researched and its reflects on the minimize the pure loans rate, and the positive effects of credit bureau systems in the development of Arabic industrial banking.

المقدمة

تواجه الصناعة المصرفية أخطاراً كبيرة، لذلك سعت أغلب الدول العربية نحو تطوير صناعتها المصرفية وإنشاء أنظمة حديثة ومن أهمها أنظمة الاستعلام الائتماني، إذ تعززت أنظمة الاستعلام الائتماني بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فضلاً عن التعديلات الجديدة على المبادئ والمعايير الدولية وخاصة اتفاقية بازل 3 ومتطلباتها الجديدة، إذ تؤدي أنظمة الاستعلام الائتماني دوراً مهماً في توفير البيانات المفصلة التي تدعم المصارف على اتخاذ قراراتها المالية السليمة وضبط الأخطار المصرفية.

مشكلة البحث

مرت الصناعة المصرفية بمراحل عديدة خلال العقود الماضية، وواجهت خلالها العديد من التحديات والأخطار المتنوعة، وبحلول القرن الحادي والعشرين اكتست الصناعة المصرفية بحلة جديدة باعتمادها الكبير على التقنيات والخدمات المصرفية الإلكترونية، الأمر الذي استوجب ضرورة إيجاد أنظمة حديثة تتماشى مع التطورات التكنولوجية ومن أهمها أنظمة الاستعلام الائتماني، عليه، تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الآتي: **هل هناك قدرة للدول العربية جميعها على امتلاك انظمة استعلام ائتماني متطورة وما الذي سيحصل لو لم تستطيع الدول العربية امتلاك انظمة الاستعلام الائتماني المتميزة لجمع المعلومات الايجابية والسلبية عن المقترضين وماهي الاثار السلبية لعدم امتلاك هذه الانظمة على الصناعة المصرفية ؟**

أهمية البحث

ان الاستعلام الائتماني يعد من الانظمة الحديثة التي تسهم في تطوير الصناعة المصرفية وذلك لأهميته الكبيرة في خفض المخاطر المصرفية بشكل عام وخطر الائتمان بشكل خاص من خلال تقديم معلومات حقيقية ودقيقة وتعزيز فاعلية القطاع المصرفي وتحسين فرص التمويل للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذلك تأتي أهمية البحث لتكمن في تحليل إمكانيات الدول العربية في امتلاكها أنظمة استعلام ائتماني وعمق المعلومات الائتمانية لديها وانعكاسه على تطوير الصناعة المصرفية.

هدف البحث

يهدف البحث نحو عرض جانب مفاهيمي حديث عن الاستعلام الائتماني ودوره في تطوير الصناعة المصرفية وتحليل إمكانيات الدول العربية (عينة البحث) على امتلاكها أنظمة استعلام ائتماني، وعمق مؤشر المعلومات الائتمانية لديها ومؤشر قوة الحقوق القانونية وتغطية المعلومات الائتمانية عبر السجلات العامة والمكاتب الخاصة، فضلاً عن تحليل أثر الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية وتقديم أنموذج مقترح لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية.

فرضية البحث

تعد انظمة الاستعلام الائتماني الحديثة من اهم الانظمة التي يجب ان تسعى جميع الدول العربية نحو امتلاكها وذلك بسبب تأثيرها الكبير في خفض المخاطر المصرفية بشكل عام وخطر الائتمان بشكل خاص ومن خلال البحث فقد تبين ان دول عربية لديها انظمة متطورة وقد انعكس ذلك في خفض المخاطر المصرفية لديها ولاسيما القروض المتعثرة في حين ان بعض الدول كانت مؤشرات الاستعلام الائتماني منخفضة لديها وقد انعكس ذلك سلبا على العمل المصرفي فيها وان نسبة القروض المتعثرة كانت كبيرة لديها مما يدل على ضرورة سعي جميع الدول لتطوير انظمة الاستعلام الائتماني لفوائدها الكبيرة في تطوير الصناعة المصرفية .

عينة البحث

أختيرت عينة البحث لتشمل مجموعة من الدول العربية التي تمتلك أنظمة مصرفية متنوعة لمعرفة إمكانياتها على امتلاك أنظمة استعلام ائتماني متطورة، وتمثلت عينة البحث بعددٍ من الدول العربية، وهي: (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية) للمدة 2010- 2014.

منهج البحث

تبنى البحث المنهج الوصفي في عرض موضوعه، استناداً إلى الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، كما تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي في التعامل مع مؤشرات البحث بتحليلها واختبار فرضياته.

أولاً. الخلفية النظرية للبحث

1. مفهوم الاستعلام الائتماني

اتجهت الدول في السنوات الأخيرة نحو إجراء العديد من الإصلاحات في قطاعاتها المصرفية، وقد تمثلت النقاط الرئيسة للإصلاح في تدعيم الأطر القانونية والتنظيمية للعمل المصرفي بهدف تحقيق الأمان المصرفي والتقليل من حصول الخطر المصرفي (Nassar *et al*., 2014, 3-5)، إذ أن الحفاظ على أمان وسلامة القطاع المصرفي يعد أحد الشروط الرئيسة لاستقرار النظام المالي برمته، ولكن استقرار القطاع المصرفي مرهون بالعديد من الإخطار المحيطة بعمله مثل خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر السوق وغيرها من الإخطار الأخرى، لذلك سعت الدول في السنوات الأخيرة إلى تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني بفعل فوائدها الكبيرة في التقليل من حصول الأخطار المصرفية، وبالتحديد خطري الائتمان والسيولة، عبر منح القروض للجهات المستعلم عنها والمضمونة جداً، ومن ثمّ تقليل حصول خطر الائتمان وخطر السيولة بفعل الالتزام بالتسديد في الوقت المحدد وعدم حصول أي تأخير في عملية التسديد، إذ تمكّن أنظمة الاستعلام الائتماني المصارف من الحصول على المعلومات الموثوقة، التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة لمنح القروض للزبائن المضمونين والتخصيص الأمثل للموارد المصرفية (Simovic *et al*., 2009, 436).

ويعدّ الاستعلام الائتماني خدمة لتقديم المعلومات الإيجابية والسلبية عن المقترضين الإفراد والشركات، ..... ، وغيرها، التي تتضمن معلومات عن المقترضين وعن تاريخهم الائتماني وحجم القرض وتاريخ التسديد وكافة المعلومات(Credit Reporting Knowledge Guide, 2012, 17) وذلك لأن العمل المصرفي قد مرَّ بتغييرات هائلة في السنوات الأخيرة وأهمها التغييرات التكنولوجية والمعلوماتية، فضلا عن دخول المصارف الأجنبية إلى الأسواق المصرفية المحلية، الأمر الذي ينعكس على طبيعة العمل المصرفي، مما دفع المصارف المحلية إلى ضرورة تطوير خدماتها المصرفية وتطوير طرق تقديم هذه الخدمات (Kumbirai & Webb, 2010, 30-33)، مما استوجب ضرورة تطوير أنظمة خاصة للصناعة المصرفية تواكب التطورات الحديثة وتقدم المعلومات الدقيقة التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة وتحد من حصول الأخطار المصرفية، إذ أن تقليل حصول الأخطار المصرفية يجعل المصارف تحقق أرباحاً عالية، بما ينعكس في تحقيق الأمان المصرفي ويدعم تحقيق الاستقرار المالي (Flamini *et al*., 2009, 3) عبر تقليل جوانب الضعف التي قد تؤدي إلى فشل المصارف، والتي تعدّ بدورها التحدي الكبير للقطاع المصرفي والنظام المالي، لذلك فإن الحصول على المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب يقلل حصول خطر الائتمان وخطر السيولة (Fungacova *et al*., 2015, 3-5).

2. فوائد أنظمة الاستعلام الائتماني

تحقق أنظمة الاستعلام الائتماني العديد من الفوائد الحديثة للصناعة المصرفية، والتي أثبتت قدرتها على تطوير الصناعة المصرفية وأهمها (برنيه، 2008، 6-11):

1.2 تحسين فرص الحصول على الائتمان

أن نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين يجعل المصارف في تخوف مستمر والامتناع عن منح الائتمان، وعلى العكس عند توفر معلومات دقيقة عن المقترضين وتاريخهم الائتماني يشجع المصارف على منح الائتمان لهم، فضلاً عن وجود معلومات وبيانات ائتمانية دقيقة يمنح الفرصة للعديد من المقترضين الجيدين الحصول على الائتمان اللازم لتمويل أنشطتهم، وقد أشارت العديد من الدراسات الميدانية والإحصائية إلى العلاقة الايجابية الطردية بين توافر المعلومات الائتمانية الذي ينتج عن تواجد أنظمة متطورة وفاعلة للاستعلام الائتماني وبين زيادة حجم الائتمان المقدم وعدد المقترضين وانخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي.

2.2 المساهمة في الحد من المخاطر

تقدر السلطات الإشرافية حجم المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تحصل في ظل بيئة مصرفية تتسم بنمو متزايد من القروض والتسهيلات المصرفية والبطاقات الائتمانية الشخصية، في حين أن توافر ووجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل المعلومات الايجابية عن المستعلم عنهم طالبي القروض والتسهيلات الشخصية ومديونياتهم القائمة حالياً، ستمثل عامل حيوي في تحسين إدارة المخاطر لدى المصارف وضبط السلوك الإقتراضي للمستهلكين وخفض حالات التعثر وخفض تكاليف منح الائتمان والإجراءات والوقت اللازمين لذلك مما ينعكس في تطوير العمليات المصرفية.

3.2 المساهمة في تطبيق أفضل لاتفاقية بازل 2

إن اتفاق بازل 2 لكفاية رأس المال يُمثل إطاراً جديداً لإدارة وقياس المخاطر المصرفية، يعتمد على مدى قدرة المصارف نفسها في إدارة وقياس هذه المخاطر، ولاشك أن المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني إذا ما تم استخدامها بكفاءة ستسهم في تحسين قدرات المصارف على تحديد المخاطر الائتمانية ومعالجتها.

4.2 تعزيز الممارسات الإشرافية للمصارف المركزية

إن جودة وعمق المعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية لمختلف المقترضين التي يمكن أن تقدمها أنظمة مركزية متطورة للاستعلام الائتماني ستسهم في تحسين قدرات المصارف المركزية في إدراك خلفية المخاطر الائتمانية واتجاهاتها في القطاع المالي والمصرفي، ويساعد المصارف المركزية على رسم سياساتها وإجراءاتها الإشرافية بما يتفق مع ذلك.

5.2 المساهمة في استخدام أدوات الدفع الحديثة

يعدّ استخدام أدوات دفع حديثة واحداً من محاور تطوير القطاع المالي والمصرفي وستشجع المعلومات الائتمانية المصارف على توسيع العمل بأدوات الدفع الحديثة مثل البطاقات الائتمانية، وغيرها من أدوات الدفع الحديثة.

3. نماذج انظمة الاستعلام الائتماني

هناك تصنيفات عديدة لأنظمة الاستعلام الائتماني ، ولكن أبرزها يتمثل بثلاثة نماذج رئيسة لأنظمة الاستعلام الائتماني، الأول أنظمة مدارة من قبل المصارف المركزية (جهات حكومية)، والثاني شركات الاستعلام الائتماني المملوكة والمدارة من قبل المصارف أو الجهات المقرضة، والثالث شركات استعلام ائتماني خاصة ومملوكة من قبل جهات مستقلة، فضلاً عن وجود نماذج مختلطة تشترك في ملكية وإدارة أنظمة للاستعلام الائتماني (Credit Reporting Knowledge Guide, 2012, 24-26) (برنيه، 2008، 16-19):-

1,3 أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية

هي أنظمة أنشأتها المصارف المركزية لغايات الممارسات الرقابية على المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، وتتميز هذه الأنظمة بإلزامية توفير المؤسسات المصرفية للبيانات والمعلومات الائتمانية، فضلاً عن ما تتمتع به السلطات الإشرافية من مصداقية وأمان في التعامل مع هذه البيانات والمعلومات وبالتالي ضمان أكبر وسلامة وحسن استخدام لهذه البيانات، وما يلحظ على هذه الأنظمة الرسمية وبالنظر للطبيعة الرقابية لها تغطي البيانات أو المعلومات الائتمانية التجارية للشركات ولكبار رجال الإعمال والمساهمين وللقروض والتسهيلات الكبيرة ولا تهتم بالتسهيلات والقروض الصغيرة للأفراد، فضلاً عن أن المعلومات التي تمّ تجميعها في الغالب هي المعلومات السلبية عن حالات التعثر والإفلاس ولا تتضمن المعلومات الايجابية التي لها الأثر في بناء الجدارة الائتمانية وافتقارها إلى التقنيات الحديثة مما يؤثر على سرعة تحديث البيانات واستجابتها لطلبات الاستعلام.

2.3 أنظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين

هي أنظمة لخدمات الاستعلام الائتماني تُنشؤها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التسهيلات الائتمانية، وذلك لتبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للمشتركين في ملكيتها وغيرها من المؤسسات الأخرى، ويُسهم المصرف المركزي في وضع ضوابط وأسس لتنظيم عملها، ويلاحظ تزايد هذا النوع من شركات الاستعلام الائتماني في الدول النامية مؤخراً، إذ تقوم المصارف بتوجيه من قبل المصرف المركزي على التعاون فيما بينها لإنشاء مثل هذه الشركات.

3.3 أنظمة الاستعلام الائتماني المستقلة

هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني، أنشأها أفراد أو مؤسسات مستقلة غير اقراضية، وبفعل الطبيعة التجارية البحتة لها فإنها تتميز بتوافر الحافز للتطور والنمو وتقديم خدمات استعلام ائتماني متطورة وجديدة، فضلاً عن غياب عامل تضارب المصالح، وينتشر هذا النوع من الأنظمة في الكثير من الدول المتقدمة.

4. الاستعلام الائتماني وانعكاسه على الصناعة المصرفية

مرت الصناعة المصرفية بالعديد من التغييرات في السنوات الأخيرة، ولاسيما الإبداع في استخدام الأدوات المالية والخدمات المصرفية المبتكرة، الأمر الذي شكّل تحدٍ كبير وقف بوجه المصارف التجارية، والذي دفعها إلى ضرورة مواكبتها لهذه التطورات وضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المصرفية ومن أهمها منح القروض المصرفية في المكان المناسب لتحقيق العوائد المستمرة وعدم التعرض لخطر الائتمان (Dagher & Kazimov, 2012, 4-6)، لذلك يجب على المصارف استخدم موجوداتها المصرفية بكفاءة وتحقيق أفضل استخدام، كون أن المصارف التي تفشل وتتعرض لإخطار عديدة ينعكس ذلك على النظام المالي، لذلك يجب اتخاذ قرارات إستراتيجية لتطوير العمل المصرفي (Agur, 2014, 6) لما للقطاع المصرفي من دور كبير في تحقيق ومساندة النمو الاقتصادي، فزيادة ونمو الائتمان يدعم تحقيق النمو الاقتصادي (Pouvelle, 2012, 5-7). وبما أن للسياسة النقدية تأثير كبير في تطوير المصارف وتحسين العمل المصرفي، إذ أن التطورات منذ 2008 سلطت الضوء على الدور الرئيس للسياسة النقدية وضرورة التنسيق الدولي للسياسة النقدية بين البنوك المركزية وتحقيق الاستقرار المالي وتخفيف الآثار السلبية (Lambert & Ueda, 2014, 3-6) (Mohan & Kapur, 2014, 3-6) من خلال إدارة المخاطر المصرفية المؤثرة في القرارات الاستثمارية والربحية (Cebenoyan & Strahan, 2004, 21-23).

إذ أنه خلال العقدين الأخيرين أصبحت عملية الإقراض متطورة وانتقلت من عملية الإقراض التقليدية إلى عمليات إقراض متطورة عبر توفير البيانات والمعلومات الموثوقة وتقويم خطر الائتمان، وان تقويم وتحديد المعلومات

الموثوقة عن المقترضين يُسهم في تقليل خطر الائتمان (Einav *et al*., 2013, 249)، إذ أن المعلومات التي توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني يمكن أن تتراوح بين معلومات عن كافة الحسابات وقد تضم معلومات وبيانات سلبية فقط أو معلومات سلبية وإيجابية عن المقترضين سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، وإن المعلومات الايجابية لها أثر إيجابي على منح الائتمان وتقديم القروض على نحوٍ واسع إلى فئة كبيرة من الزبائن ويضمن تحقيق الأرباح بسهولة لأن القروض منحت لجهات موثوق بها عبر الاستعلام عنهم وبالتالي ضمان تحقيق الأرباح مما يقلل من حصول خطر الائتمان(Credit Bureau Knowledge Guide, 2006, 12) .

إذ تظهر قدرة الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية عبر تطوير عمليات الإقراض وفق أسس حديثة تمنع حدوث خطر الائتمان الذي يُعدّ من أهم الأخطار التي تؤثر على المصارف على نحوٍ خاص، ويعرضها للانهيار لذلك فان إدارة الأخطار المصرفية يدعم صحة النظام المالي، إذ استخدمت تقنيات وإستراتيجيات حديثة في إدارة المخاطر المصرفية وأهمها خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر السوق (Abiola & Olausi, 2014,295-297)، لذلك سعت لجنة بازل من متطلباتها لتطوير قدرة المصارف على مواجهة الإخطار المصرفية وامتصاص الخسائر وتلافي التعرض إلى الإفلاس (Fullenkamp & Rochon, 2014, 3-5).

ثانياً. التحليل والمناقشة

في ظل تزايد المخاطر المصرفية وآثارها السلبية على العمل المصرفي، فقد سعت أغلب الدول العربية لتطوير منظومتها الائتمانية وإنشاء مراكز عامة وخاصة للاستعلام الائتماني لتوفير المعلومات الائتمانية الكافية عن المقترضين والذي يُسهم في تسهيل عملية الإقراض المصرفي والحد من خطر الائتمان، والتي سيتم عرضها بحسب الأتي:

1. مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

يعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لتطور الصناعة المصرفية، إذ يعدّ المؤشر الرئيس لقياس درجة الاستعلام الائتماني ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة سواء بالاعتماد على السجلات العامة أو الخاصة، وإن قيم المؤشر تتراوح بين 0 ، 8، إذ أن القيم الاعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يُسهل من قرارات الاقراض، الجدول (1):

الجدول (1)
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية للدول العربية عينة البحث للمدة (2010-2014)

السنوات / الدول العربية	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
المملكة العربية السعودية	6	6	6	8	8	6.8
جمهورية مصر العربية	6	6	6	8	8	6.8
دولة الإمارات العربية المتحدة	5	5	5	6	7	5.6
المملكة المغربية	5	5	5	6	6	5.4
سلطنة عمان	2	4	5	6	6	4.6
مملكة البحرين	3	3	3	6	7	4.4
دولة الكويت	4	4	4	5	5	4.4
الجمهورية التونسية	4	4	4	5	5	4.4
دولة قطر	0	2	4	5	5	3.2
المملكة الأردنية الهاشمية	0	0	0	0	0	0
الجمهورية اليمنية	0	0	0	0	0	0

Source: The World Bank, Doing Business Report, 2011, 2015.

يتضح من الجدول (1) أن السعودية ومصر قد حققتا أعلى الدرجات في مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، إذ بلغت قيمة المؤشر 6 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 وارتفع المؤشر إلى 8 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 6.8، ثم تلتهم الإمارات وبلغت قيمة المؤشر 5 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 ثم ارتفع المؤشر إلى 6 في سنة 2013 وارتفع أكثر في سنة 2014 ليصل 7 وبمتوسط قدره 5.6، مما يدل على توافر قدر كبير ومميز من المعلومات الائتمانية التي تُسهل عملية الإقراض وبالتالي انخفاض خطر الائتمان وتحقيق ارباحاً عالية، كما يلاحظ من الجدول أنه في المغرب بلغت قيمة المؤشر 5 للسنوات 2010 و 2011 و 2012 وارتفعت إلى 6 في السنوات 2013 و2014 وبمتوسط قدره 5.4، بينما بلغت قيمة المؤشر في عُمان 2 في سنة 2010 ثم اتجهت للصعود لتصل إلى 6 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 4.6، وبلغت قيمة المؤشر في البحرين 3 للسنوات 2010 و 2011 و 2012 ثم ارتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى 7 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 4.4، أما في الكويت وتونس فقد بلغت قيمة المؤشر 4 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 ثم ارتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى 5 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 4.4، بينما بلغت قيمة المؤشر في قطر 0 في سنة 2010 ثم اتجهت للصعود على نحوٍ كبير لتصل إلى 5 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 3.2، أما في الأردن واليمن فقد بلغت قيمة المؤشر 0 خلال سنوات البحث، ويلاحظ من الجدول عموما، فإن اغلب الدول العربية عينة البحث قد طورت من أنظمتها المصرفية وإصلاحاتها الائتمانية والدليل هو ارتفاع مؤشر عمق المعلومات الائتمانية خلال سنوات البحث للدول العربية عينة البحث.

2. مؤشر قوة الحقوق القانونية

يُعد مؤشر قوة الحقوق القانونية من المؤشرات الضرورية لتأمين عملية الاقراض وهو يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الاقتراض، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 12 مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن هذه القوانين مصممة تصميماً أفضل لتوسيع نطاق القدرة في الحصول على الائتمان، وكما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول (2)

مؤشر قوة الحقوق القانونية للدول العربية عينة البحث للمدة (2010-2014)

السنوات / الدول العربية	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
المملكة العربية السعودية	5	5	5	2	2	3.8
دولة الإمارات العربية المتحدة	4	4	4	2	2	3.2
سلطنة عمان	4	4	4	1	1	2.8
دولة الكويت	3	3	3	2	2	2.6
جمهورية مصر العربية	3	3	3	2	2	2.6
المملكة المغربية	3	3	3	2	2	2.6
الجمهورية التونسية	3	3	3	2	2	2.6
مملكة البحرين	3	3	3	1	1	2.2
دولة قطر	3	3	3	1	1	2.2
المملكة الأردنية الهاشمية	2	2	2	0	0	1.2
الجمهورية اليمنية	2	2	2	0	0	1.2

Source: The World Bank, Doing Business Report, 2011-2015

يتضح من الجدول (2) أن السعودية قد حققت أعلى درجة للمؤشر بين الدول العربية عينة البحث حيث بلغت قيمة المؤشر 5 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 وانخفضت لتصل 2 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط

قدره 3.8، وتلتها الإمارات حيث بلغت قيمة المؤشر 4 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 وانخفضت إلى 2 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 3.2، في حين بلغت قيمة المؤشر في عمان 4 في السنوات 2010 و 2011و 2012 وانخفضت لتصل 1 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 2.8، بينما بلغت قيمة المؤشر للكويت ومصر والمغرب وتونس 3 في السنوات 2010 و 2011 و 2012 وانخفضت لتصل 2 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 2.6، في حين بلغت قيمة المؤشر للبحرين وقطر 3 في السنوات 2010 و2011 و 2012 وانخفضت لتصل 1 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 2.2، أما في الأردن واليمن فقد بلغت قيمة المؤشر 2 في السنوات 2010 و 2011و2012 ثم انخفضت إلى 0 في السنوات 2013 و 2014 وبمتوسط قدره 1.2.

3. مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية

يتناول المؤشر عدد الأفراد والشركات المسجلة في احد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حديثة عن تاريخ السداد أو الديون غير المدفوعة أو الائتمان غير المسدد ، ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين، وكما هو واضح في الجدول الأتي .

الجدول (3)
مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية
للدول العربية عينة البحث للمدة (2010-2014)

السنوات / الدول العربية	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
الجمهورية التونسية	22.9	27.3	27.8	28.8	30.2	27.4
سلطنة عمان	19.6	18.9	37.3	21.0	20.6	23.48
دولة قطر	0.1	32.2	25.2	22.7	23.3	20.7
دولة الإمارات العربية المتحدة	8.4	9.0	5.9	5.8	6.8	7.18
جمهورية مصر العربية	2.9	3.5	4.3	5.3	5.8	4.36
المملكة الأردنية الهاشمية	1.5	1.6	1.9	2.0	2.2	1.84
الجمهورية اليمنية	0.3	0.7	0.9	1.0	1.2	0.82
المملكة العربية السعودية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مملكة البحرين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
دولة الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة المغربية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

Source: The World Bank, Doing Business Report, 2011-2015

يتضح من الجدول (3) أن قيمة المؤشر في تونس تراوحت بين 30.2 أعلى قيمة له في سنة 2014 و22.9 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 27.4، أما في عمان فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 37.3 أعلى قيمة له في سنة 2012 و 18.9 أدنى قيمة له في سنة 2011 وبمتوسط قدره 23.48 ، في حين تراوحت قيمة المؤشر في قطر بين 32.2 أعلى قيمة له في سنة 2011 و 0.1 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 20.7، أما في الإمارات فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 9.0 أعلى قيمة له في سنة 2011 و 5.8 أدنى قيمة له في سنة 2013 وبمتوسط قدره 7.18، بينما تراوحت قيمة المؤشر في مصر بين 5.8 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 2.9 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 4.36، في حين تراوحت قيمة المؤشر في الأردن بين 2.2 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 1.5 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 1.84، أما في اليمن فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 1.2 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 0.3 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 0.82، أما السعودية والبحرين

والكويت والمغرب فإن قيمة المؤشر كانت 0.0 لأنه لايتم الاعتماد على السجلات العامة للمعلومات الائتمانية بشكل كبير وإنما يتم الاعتماد على المكاتب الخاصة.

4. مؤشر تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة

يتناول المؤشر عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حديثة عن تاريخ السداد أو الديون غير المدفوعة أو الائتمان غير المسدد، ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين، وكما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول (4)

مؤشر تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة للدول العربية عينة البحث للمدة 2010-2014

الدول العربية / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
المملكة العربية السعودية	18.0	16.0	33.3	44.3	47.0	31.72
دولة الكويت	29.6	29.0	31.0	29.0	32.0	30.12
مملكة البحرين	23.0	23.6	23.5	26.0	48.3	28.88
دولة الإمارات العربية المتحدة	17.7	29.2	31.7	27.0	28.3	26.78
المملكة المغربية	9.9	14.6	17.2	19.6	21.1	16.48
جمهورية مصر العربية	10.3	13.7	16.4	19.6	21.8	16.36
دولة قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة الأردنية الهاشمية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجمهورية التونسية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الجمهورية اليمنية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

Source: The World Bank, Doing Business Report, 2011-2015

يتضح من الجدول (4) أن قيمة المؤشر في السعودية تراوحت بين 47.0 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 16.0 أدنى قيمة له في سنة 2011 وبمتوسط قدره 31.72، أما في الكويت فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 32.0 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 29.0 أدنى قيمة له في سنة 2011 و 2013 وبمتوسط قدره 30.12، في حين تراوحت قيمة المؤشر في البحرين بين 48.3 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 23.0 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 28.88، أما في الأمارات فقد تراوحت قيمة المؤشر بين 31.7 أعلى قيمة له في سنة 2012 و 17.7 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 26.78، بينما تراوحت قيمة المؤشر في المغرب بين 21.1 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 9.9 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 16.48 ، في حين تراوحت قيمة المؤشر في مصر بين 21.8 أعلى قيمة له في سنة 2014 و 10.3 أدنى قيمة له في سنة 2010 وبمتوسط قدره 16.36، أما في قطر والأردن وعمان وتونس واليمن فقد بلغت قيمة المؤشر 0.0 لأنهم لا يعتمدون على المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية على نحوٍ كبير وإنما يعتمدون على السجلات العامة للمعلومات الائتمانية.

5. مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

تسعى جميع الدول نحو خفض مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، بسبب انعكاسه السلبي على العمل المصرفي فيها، لذلك فان اغلب الدول العربية التي تمتلك منظومة ائتمان متطورة قد انخفض هذا المؤشر لديها، وكما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول (5)
مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للدول العربية عينة البحث للمدة(2010-2014)

السنوات / الدول العربية	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
دولة قطر	2.0	1.7	1.7	1.9	1.7	1.8
المملكة العربية السعودية	3.0	2.2	1.7	1.3	1.1	1.86
سلطنة عمان	2.7	2.2	2.1	2.0	2.0	2.2
مملكة البحرين	5.1	4.9	5.8	5.6	4.6	5.2
المملكة المغربية	4.8	4.8	5.0	5.9	6.5	5.4
دولة الكويت	8.9	7.3	5.2	3.6	3.5	5.7
دولة الإمارات العربية المتحدة	5.6	7.2	8.4	7.3	6.5	7
المملكة الأردنية الهاشمية	8.2	8.5	7.7	7.0	5.6	7.4
جمهورية مصر العربية	13.6	10.9	9.8	9.3	8.9	10.5
الجمهورية التونسية	13.0	13.3	14.9	16.5	16.2	14.78
الجمهورية اليمنية	17.7	21.2	25.5	21.7	24.7	22.16

المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية 2015

يتضح من الجدول (5) أن قيمة المؤشر في قطر اتجهت نحو الانخفاض حيث بلغت قيمة المؤشر 2.0 في سنة 2010 ثم انخفضت لتصل إلى 1.7 في سنة 2011 و 2012 ثم ارتفعت في سنة 2013 لتصل إلى 1.9 ثم انخفضت في سنة 2014 لتصل إلى 1.7 وبمتوسط قدره 1.8 ، أما في السعودية فقد اتجه المؤشر نحو الانخفاض أيضا حيث بلغت قيمة المؤشر 3.0 في سنة 2010 ثم انخفضت لتصل إلى 1.1 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 1.86، وفي عمان أيضا اتجه المؤشر للانخفاض حيث بلغت قيمة المؤشر 2.7 في سنة 2010 ثم انخفضت لتصل إلى 2.0 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 2.2، أما في البحرين فقد بلغت قيمة المؤشر 5.1 في سنة 2010 وارتفعت في السنوات 2012و 2013 لتبلغ 5.8 و5.6 على التوالي ثم انخفضت في سنة 2014 لتصل إلى 4.6 وبمتوسط قدره 5.2، بينما في المغرب اتجه المؤشر نحو الصعود حيث بلغت قيمة المؤشر 4.8 في سنة 2010 و 2011 ثم ارتفعت لتصل 6.5 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 5.4، في حين أن المؤشر في الكويت اتجه نحو الانخفاض حيث بلغت قيمة المؤشر 8.9 في سنة 2010 ثم انخفضت لتصل إلى 3.5 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 5.7، أما في الإمارات فقد بلغت قيمة المؤشر 5.6 في سنة 2010 ثم ارتفعت في سنة 2011 و 2012 لتصل إلى 7.2و8.4 على التوالي ثم انخفضت لتصل إلى 6.5 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 7، أما في الأردن فقد بلغت قيمة المؤشر 8.2 في سنة 2010 ثم ارتفعت في سنة 2011 لتصل إلى 8.5 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 5.6 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 7.4 ، بينما في مصر اتجه المؤشر نحو الانخفاض حيث بلغت قيمة المؤشر 13.6 في سنة 2010 ثم انخفضت لتصل إلى 8.9 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 10.5، أما في تونس فقد اتجه المؤشر نحو الصعود حيث بلغت قيمة المؤشر 13.0 في سنة 2010 ثم اتجهت للصعود لتصل إلى 16.5 في سنة 2013 ثم انخفضت قليلاً في سنة 2014 لتصل إلى 16.2 وبمتوسط قدره 14.78، بينما في اليمن فقد اتجه المؤشر نحو الصعود حيث بلغت قيمة المؤشر 17.7 في سنة 2010 ثم ارتفعت في سنة 2011 و2012 لتصل إلى 21.2و25.5 ثم انخفضت في سنة 2013 لتصل إلى 21.7 ثم ارتفعت لتصل 24.7 في سنة 2014 وبمتوسط قدره 22.16.

إن زيادة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقراض وثم ينعكس سلبي على المصارف، ويلاحظ من الجدول (5) انخفاض مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في اغلب الدول العربية والناتج عن الإصلاحات في القطاعات المصرفية العربية وتطوير منظومة الائتمان وتطور عمق المعلومات الائتمانية ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة والذي انعكس على نحوٍ إيجابي على تطوير القطاعات المصرفية العربية وانخفاض المخاطر المصرفية وخصوصا خطر الائتمان المصرفي وكما هو واضح في قطر والسعودية وعمان والبحرين والمغرب والكويت والإمارات العربية المتحدة.

وقد جاءت أهمية الاستعلام الائتماني للصناعة المصرفية للحد من القروض المتعثرة التي طالما شكلت تحدي خطير عليها(محمد،2011،4).

كما أن توفير المعلومات عن طالبي الاقتراض المصرفي ضروري للمصارف لتوخي الحيطة والحذر في منحها للائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الإقراض ويأتي ذلك في ظل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض بالنسبة للمصارف ويشدد من الإجراءات في منحها لجميع المقترضين ويحد بالتالي من التوسع في منح الائتمان المصرفي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008،190).

وتنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين رئيسين هما مكاتب الاستعلام عن المقترضين وسجلات الاقتراض، ويدار سجل الاقتراض من قبل القطاع العام وتحديداً من قبل المصرف المركزي بهدف الإشراف على معلومات الاقتراض والمقترضين، إذ يتوجب على المصارف تزويد المصرف المركزي بالمعلومات المطلوبة ولا يتم توفير معلومات عن هذا السجل لأية جهة إلا في حالات خاصة، والغرض الرئيس من إنشاء سجل الاقتراض هو الرقابة والإشراف وهو يركز على المقترضين الكبار، أما مكاتب الاستعلام عن المقترضين فهي تملك وتدار من قبل القطاع الخاص، إذ يقوم المصرف المركزي بتحديد أسس وغايات عملها ضمن تشريعات توضع لهذا الغرض، وقد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير هذه المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم معينة، وفي الدول العربية تقوم المصارف المركزية في عدد منها بإدارة سجل الاقتراض حيث يتوافر هذا السجل في كل من مصر والأردن والإمارات وقطر وعمان وتونس واليمن ، وفيما يخص مكاتب الاستعلام الائتماني فهي محدودة في الدول العربية، في السعودية تم إنشاء شركة "سمة" من قبل المصارف العاملة في السعودية، إذ وفرت مؤسسة النقد العربي السعودي التسهيلات الضرورية لإقامة هذه الشركة ومارست أعمالها بدءاً من عام 2004، كما أنشأت المصارف الكويتية شركة للاستعلام عن المقترضين هي "شبكة معلومات الائتمان"، وفي الإمارات تمّ إنشاء مكتب للاستعلام الائتماني "Emcredit" في عام 2007 يقوم بتوفير معلومات ائتمانية، بينما تمّ الإعلان في مصر عن تأسيس شركة "استعلام" في عام 2005 بوصفها أول مكتب للاستعلام عن المقترضين مملوك من قبل 27 مصرف تجاري وصندوق التنمية الاجتماعية واخيراً فقد عمد المصرف المركزي في المغرب إلى تحويل إدارة قاعدة بيانات المخاطر الائتمانية إلى القطاع الخاص (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008،191).

ثالثاً. أثر الاستعلام الائتماني على الصناعة المصرفية

لغرض اختبار أثر الاستعلام الائتماني على تطوير الصناعة المصرفية تمّ إجراء التحليل القياسي، إذ تمّ استخدام برنامج Minitab لإجراء تحليل الانحدار على متغيرات البحث والمتمثلة بمؤشر عمق المعلومات الائتمانية (متغير مستقل) ومؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (متغير معتمد)، إذ يقاس الاستعلام الائتماني بمؤشر عمق المعلومات الائتمانية، وكذلك فإن خفض مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ينعكس إيجابياً في

المساهمة بتطوير الصناعة المصرفية، إذ كما هو معروف أن مشكلة القروض المتعثرة هي من أكبر الأخطار التي تواجه الصناعة المصرفية، وكذلك أثرها السلبي عليها وعلى خفض الأرباح المصرفية والتعرض لأخطار جسيمة، وإن تطوير الصناعة المصرفية يكمن في معالجة القروض المتعثرة وخفض نسبتها إلى أقل ما يمكن مما ينعكس إيجاباً على تطوير الصناعة المصرفية، وتبين لنا من نتائج التقدير للأنموذج أن النتائج كانت مقبولة من الناحية الإحصائية والقياسية، علماً أن قيمة t الجدولية كانت 1.812، وأن قيمة F الجدولية كانت 4.46 وأن النتائج التي حصل الباحث عليها تفسر العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل، وهي كما يأتي:

الجدول (6)

أثر الاستعلام الائتماني على الصناعة المصرفية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل		ثابت معادلة الانحدار	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	β	18.2	-2.55	%89.5	86.62
	t	14.16	-9.31		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى مخرجات برنامج Minitab

يتضح من الجدول (6) الذي يمثل علاقة التأثير بين متغيرات البحث خلال مدة الدراسة، أن مؤشر عمق المعلومات الائتمانية بمؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة ذا تأثير معنوي سلبي، وهذا يؤكد أن العلاقة عكسية بين مؤشر عمق المعلومات الائتمانية ومؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، بمعنى أنه كلما ارتفع مؤشر عمق المعلومات الائتمانية انخفض مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، لذلك فإن تطوير الاستعلام الائتماني يُسهم في معالجة مشكلة القروض المتعثرة التي طالما عرضت الكثير من المصارف إلى خطر كبير، فضلاً عن أنه ينعكس إيجابياً في تطوير الصناعة المصرفية وزيادة أرباحها، كما يظهر من الجدول أن قيمة R^2 كانت 89.5% وتوضح القوة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يتعلق بالتأثير الذي يحدثه في المتغير التابع بمعنى أن 89.5% من التغيرات في المتغير المعتمد تعود إلى المتغير المستقل، كما أن قيمة t و F المحسوبة أظهرت معنوية الأنموذج، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 9.31، كما بلغت قيمة F المحسوبة 86.62.

رابعاً. أنموذج مقترح لتطوير الصناعة المصرفية العربية

إن الصناعة المصرفية العربية بحاجة إلى تطوير مستمر لكي تواكب التطورات المصرفية العالمية وتكون قادرة على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومن اهم المشاكل التي تواجه الصناعة المصرفية العربية هي خطر الائتمان وإن انشاء انظمة استعلام ائتماني حديثة كفيل بالحد من الاثار الكبيرة لخطر الائتمان وتطوير الصناعة المصرفية العربية.

وفي ظل النماذج التي عرضت في البحث والتي تناولت عرض انظمة الاستعلام الائتماني في الدول النامية والمتقدمة، فإن هناك ثلاث نماذج رئيسة لأنظمة الاستعلام الائتماني والمتمثلة بأنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية، وانظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين وهو من اكثر النماذج المنتشرة في الدول العربية كالشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة والشركة المصرية للاستعلام الائتماني وشركة البحرين للمعلومات الائتمانية، فضلا عن انظمة الاستعلام الائتماني المستقلة، ولكن لكل من هذه النماذج التي عرضت في البحث مجموعة من المزايا والعيوب لذلك فان النموذج المقترح يجمع بين هذه النماذج الثلاثة وبأشراف حكومي مباشر.

إن الأنموذج المقترح هو تأسيس شركة حكومية للاستعلام الائتماني تكون متخصصة فقط بالاستعلام الائتماني وتابعة للمصرف المركزي ، وتشترك مع شركة اتصال حكومية (المزود التقني لتبادل المعلومات الائتمانية) لضمان الأمان والسرية التامة حول بيانات ومعلومات الزبائن، وتزود الشركة الحكومية للمعلومات الائتمانية بأحدث التقنيات الالكترونية وتجمع وتحلل كافة البيانات والمعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية وعن كافة الزبائن الافراد والشركات الكبيرة والصغيرة ورجال الاعمال، وتكون الشركة مكونة من 25 موظف فقط ويكونون من ذوي الشهادات فضلا عن تمتعهم بخبرات متميزة في العمل المصرفي الالكتروني وتشترك جميع المصارف الحكومية والخاصة وجميع المؤسسات في الدولة مع هذه الشركة وبالمقابل يحصلون على تقارير الاستعلام الائتماني الالكترونية وبصورة فورية ودقة متناهية.

وبهذا فإن المصرف المركزي يحكم السيطرة على كافة المصارف والمؤسسات في الدولة وعلى جميع عمليات الائتمان الممنوحة ويضمن رجوع الأموال للمصارف والمؤسسات وتحقيق الارباح لهم فضلا عن تحقيق الأمان والاستقرار للنظام المالي برمته في الدولة.

إن وجود انظمة استعلام ائتماني حديثة ينعكس بشكل ايجابي في تطوير الصناعة المصرفية العربية، فضمان منح الائتمانات إلى جهات موثوقة من خلال حصول المصارف عن كافة البيانات والمعلومات عن هذه الجهات يضمن تحقيق ارباحا كبيرة لها باستمرار وبدون أية خسائر وبالتأكيد هو ما يعود بفائدة كبيرة على الدولة أيضاً من خلال المشاريع التي ستمولها المصارف وبالتالي تحقيق فوائد مادية ومعلوماتية والسيطرة على كافة الائتمانات المقدمة وتحقيق انظمة استعلام ائتماني محكمة وحديثة.

خامساً. الاستنتاجات والمقترحات

آ. الاستنتاجات

1. تُعدّ أنظمة الاستعلام الائتماني من أحدث الأنظمة التي أسهمت في تطوير الصناعة المصرفية والتي حدت من الآثار السلبية للأخطار المصرفية وعززت من استقرار القطاع المالي والمصرفي.
2. يقيس مؤشر عمق المعلومات الائتمانية القواعد التي تؤثر على مدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة بالاعتماد على السجلات العامة أو المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية، إذ أظهرت النتائج ارتفاع المؤشر في كل من السعودية ومصر والإمارات والمغرب وعمان والبحرين تلتها الكويت وتونس وقطر.
3. يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين والذي ينعكس على تسهيل عملية الاقتراض، إذ أظهرت النتائج ارتفاع المؤشر في كل من السعودية والإمارات وعمان والكويت ومصر والمغرب وتونس تلتها البحرين وقطر والأردن واليمن.
4. أظهرت النتائج انخفاض مؤشر القروض المتعثرة في كل من قطر والسعودية وعمان والبحرين والمغرب والكويت والإمارات والأردن.
5. للاستعلام الائتماني أثر كبير ومباشر في تطوير الصناعة المصرفية ويُعدّ من أهم الأنظمة الحديثة التي أسهمت في ترقية الصناعة المصرفية العربية.

ب. المقترحات

1. تعزيز انظمة الاستعلام الائتماني والتي تزيد من قدرة الصناعة المصرفية على مواجهة التهديدات المستقبلية والمخاطر المحتملة عبر تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الشفافية وتوفير متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة .
2. ضرورة تطوير الاستعلام الائتماني في جميع الدول للحصول على المعلومات الايجابية والسلبية عن المقترضين والتي تساعد المصارف في اتخاذ القرارات السليمة في منح الائتمانات المصرفية والتقليل من مخاطر الائتمان بشكل خاص والمخاطر المصرفية بشكل عام والذي ينعكس ايجابيا في تطوير الصناعة المصرفية .
3. اتخاذ استراتيجيات شاملة في الدول العربية عينة البحث لتطوير التقنيات المصرفية المستخدمة وتقديم خدمات مصرفية حديثة تتماشى مع التطورات المصرفية العالمية.
4. تسهم انظمة الاستعلام الائتماني الحديثة في اتخاذ أساليب فاعلة ومتميزة للإنذار المبكر حول المخاطر المصرفية والأزمات المالية ومواجهة كافة التحديات المصرفية الحديثة عبر التكامل في العمل المصرفي لتحقيق الأمان الأفضل للصناعة المصرفية العربية.

المصادر

آ. العربية

أولا: الوثائق والنشرات الرسمية

1. البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، مؤشرات التنمية العالمية 2015 .
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 .

ثانيا: البحوث

1. برنيه، محمد يسر، 2008، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
2. محمد، عبد الله الحسن،2011، دور الاستعلام الائتماني في ترقية اداء المصارف، المصرفي، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، العدد الثاني والستون.

ب. المصادر الأجنبية

A. Official Documents

1. The World Bank, Doing Business,2011.
2. The World Bank, Doing Business,2012.
3. The World Bank, Doing Business,2013.
4. The World Bank, Doing Business,2014.
5. The World Bank, Doing Business,2015.
6. International Finance Corporation, Credit Bureau Knowledge Guide, 2006.
7. International Finance Corporation, Credit Reporting Knowledge Guide, 2012.

B. Research

1. Abiola,Idowu,and Olausi, Awoyemi Samuel,2014,The Impact of Credit Risk Management on the commercial Banks Performance in Nigeria, International Journal of Management and Sustainability ,3(5).
2. Agur,Itai,2014, Bank Risk Within and Across Equilibria, International Monetary Fund,IMF Working Paper,WP/14/116.
3. Cebenoyan,A. Sinan,and Strahan,Philip E.,2004,Risk Management ,Capital Structure and lending at Bank, Journal of Banking & Finance, 28.
4. Dagher,Jihad C. ,and Kazimov Kazim,2012,Banks Liability Structure and Mortgage Lending During the Financial Crisis, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/155.
5. Einav, Liran, Jenkins , Mark, and Levin, Jonathan,2013,The Impact of Credit Scoring on Consumer Lending, RAND Journal of Economics,Vol.44,No.2.
6. Flamini, Valentina, McDonald, Calvin and Schumacher, Liliana,2009,The Determinants of Commercial Bank Profitability in Sub-Saharan Africa, International Monetary Fund,IMF Working Paper,WP/09/15.
7. Fullenkamp, Connel, and Rochon, Celine, 2014, Reconsidering Bank Capital Regulation: A New Combination of Rules, Regulators, and Market Discipline, International Monetary Fund,IMF Working Paper, WP/14/169.
8. Fungacova, Zuzana, Turk, Rima and Weill, Laurent, 2015, High Liquidity Creation and Bank Failures, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/15/103.
9. Kumbirai, Mabwe, and Webb, Robert, 2010,A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance,Vol.2,No.1.

10. Lambert ,Frederic, and Ueda, Kenichi, 2014,The Effects of Unconventional Monetary Policies on Bank Soundness, International Monetary Fund,IMF Working Paper,WP/14/152.
11. Mohan, Rakesh and Kapur, Muneesh, 2014, Monetary Policy Coordination and the Role of Central Banks, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/14/70.
12. Nassar, Koffie Ben, Martinez, Edder, and Pineda, Anabel, 2014, Determinants of Banks Net Interest Margins in Honduras, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/14/163.
13. Pouvelle, Cyril, 2012, Bank Credit, asset prices and Financial Stability: Evidence from French banks, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/103.
14. Simovic, Vladimir,Vaskovic,Vojkan,and Poznanovic, Dusan 2009, A Model of Credit Bureau in Serbia-Instrument for Preserving Stability of The Banking Sector in Conditions of The Global Economic Crisis, Journal of Applied Quantitative Methods,Vol.4,No.4.